مجلة دراسات إسلامية رقم ISSN 1112-8011
المجلد : 19 العدد : 01 السنة : 2024 ص 103 – 118

شبهة سقي خديجة بنت خويلد والدها الخمر ليوافق على زواجها من مُحَمَّد

– دراسة نقدية –

The suspicion of Khadija bint Khuwaylid watering her father with alcohol to approve her marriage to Muhammad

- a critical study-

علي مايق العنزي [1] *، باسم فيصل الجوابرة [2]

[1] الجامعة الأردنية، عمان، الأردن amk0730@hotmail.com

[2] الجامعة الأردنية، عمان، الأردن Drbasem@yahoo.com

تاريخ الارسال : 2024/05/04	تاريخ القبول : 2024/05/29	تاريخ النشر : 2024/06/23

ملخص:

تناولت هذه الدراسة البحث في ادعاء بعض المستشرقين أن خديجة سقت والدها وأقربائها الخمر بعد أن عملت لهم مناسبة، وتحت تأثير السكر وافق والدها على زواجها من مُحَمَّد، وبعد أن أفاق أنكر موافقته، إلا أنها قالت له ماذا تريد من قريش أن تقول بحقك، سكر فزوج ابنته، وما كان أمامه إلا الموافقة، حيث درست الروايات دراسة نقدية، مبينا بطلانها، وتعرضت فيها لحكم الخمر قبل وبعد الإسلام.

الكلمات المفتاحية: شبهة، سقي، الخمر

Abstract:

This study dealt with research into the claim of some orientalists that Khadija watered her father and her relatives alcohol after she worked for them appropriate, and under the influence of sugar her father agreed to marry Muhammad, and after he woke up denied his consent, but she told him what you want from the Quraish to say your right, sugar and his son-in-law, and he had nothing but approval, where the novels studied a critical study, indicating their invalidity, and was

* المؤلف المرسل

subjected to the rule of alcohol before and after Islam.

Keywords: **suspicion; watering; wine**.

مقدمة:

الحمد لله الواهب المعطي، والصلاة على خير خلقه النبي الأمي الأمين ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أرسل الله جل شأنه نبيه مُحَمَّد ﷺ ليكون خاتم المرسلين، فاختار له من الأزواج ماهن خير النساء عقلاً وعفة وديناً. مصداقا لقوله تعالى " وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ" ([1])، إلا أن هناك من المستشرقين من افترى شبهات حول حياة النبي ﷺ مع أزواجه، ومن حياته زواجه بخديجة بنت خويلد ﵂ التي ألف حولها المشككون قصصاً ما أنزل الله بها من سلطان، في محاولة للنيل من قدر النبي ﷺ بالنيل من أزواجه.

فقد ادعى المشككون والمستشرقون أن هناك قصة غرامية دارت بين مُحَمَّد وبين خديجة ﵂، فخطبها مُحَمَّد من أهلها لكن أبوها وقومها رفضوا تزويج النبي ﷺ لاختلاف الطبقات بينهما، ولفقر مُحَمَّد ﷺ، هذا وقد اختلفوا فيمن زوجها، هل هو أبوها أم عمها أم أخوها؟.

وقد اخترت هذا الموضوع شبهة سقي خديجة الخمر لوالدها، للدفاع عن النبي ﷺ وعن زوجته رضي الله، وذلك لعظيم منزلة النبي ﷺ وأزواجه ﵂، وسيكون البحث عن الشبهة الخاصة بسقي خديجة ﵂ الخمر لوالدها كي يزوجها مُحَمَّد ﷺ وذلك قبل البعثة، وبيان كيفية رد العلماء على هذه الشبهة ودحرها.

1) مشكلة البحث وأهميته وأهدافه:

مشكلة البحث:

مشكلة الدراسة في شبهة المستشرقين التي تتهم خديجة ﵂ زوجة النبي ﷺ بأنها سقت الخمر لوالدها كي يزوجها من مُحَمَّد ﷺ بعد أن رفض زواجها به، وذلك للنيل من النبي وأزواجه، وهذه الشبهة في مرحلة ما قبل البعثة، وأهم أحداث هذه القصة، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هذه الشبهة وعلى ماذا ركزت؟
2. من أبرز من قال بهذه الشبهة؟
3. كيف نرد على هذه الشبهة وما أهمية ذلك؟

2) حدود البحث:

اقتصر هذا البحث حول قصة زواج النبي ﷺ من خديجة ﵂ على الاتي:

1. روايات المحدثين حول قصة زواج النبي ﷺ بخديجة ﵂.
2. روايات أهل السير والتاريخ. زواج النبي ﷺ بخديجة ﵂
3. كلام المستشرقين حول زواج النبي ﷺ بخديجة ﵂.

3) أهمية البحث:

كل ما يتعلق بنبينا مُحَمَّد ﷺ مهم في حياة المسلم المتبع لهديه عليه السلام وتنبع أهمية هذه الدراسة من وجهين:

الأول: كونها متعلقة برسول الله ﷺ.

الثاني: أنها جاءت في الدفاع عنه ﷺ وبيان الافتراءات عليه ودحضها والرد عليها

ومن أهمها:

1. أنها متعلق بحياة النبي ﷺ وزوجاته.

2. ذكر البحث أبرز ما ركزت عليه هذه الشبهة.

3. بين البحث أهم الطاعنين الذين قالوا بهذه الشبهة.

4. وضحت أهمية الرد على الشبهة بأسلوب علمي بعيد عن العاطفة، إنما مستند إلى الدليل من كتاب الله وسنة رسوله وأقوال العلماء.

4) أهداف البحث:

جاء هذا ليحقق الأهداف التالية:

1. بيان أهم مرتكزات هذه الشبهة.

2. ذكر أبرز المطلقين للشبهة.

3. الرد على هذه الشبهة، من خلال كتاب الله وسنة نبيه واقوال العلماء.

5) منهج الدراسة:

المنهج الاستقرائي: حيث سأقوم باستقراء الحوادث الحديثية المرتبطة بزواج النبي ﷺ من خديجة، وكذلك الروايات التاريخية المرتبطة بموضوع البحث ودراسة هذه الحوادث والروايات دراسة متعمقة، واستقراء أقوال وطعون المستشرقين حول كيفية زواجهما.

المنهج التحليلي: تحليل هذه الروايات تحليلا دقيقاً، وكيفية تعامل العلماء معها.

المنهج النقدي: بعد حصر الروايات الحديثية والتاريخية وأقوال المستشرقين، يتم دراسة هذه الروايات دراسة نقدية، وبعد ذلك الحكم عليها، من أقوال العلماء، واختيار المناسب من الردود عليها، حسب أقوال العلماء قديما وحديثاً.

الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعي على ما تم تأليفه من كتب وأبحاث ورسائل جامعية في موضوع هذه الرسالة لم أقف على دراسة متخصصة في هذا الموضوع، وما كتب عن هذا الموضوع غالباً على مواقع الا نتر نت دراسة غير مكتملة.

خطة الدراسة:

1. المقدمة وتشمل على ثلاثة مطالب:

المقدمة والتمهيد.

تعريف الشبهات في اللغة وفي الاصطلاح.

نص الشبهة عند المستشرقين.

2. الرد على الشبهة وفيه مطالب.

الرد على الشبهة من كتاب الله.

الرد على الشبهة من السنة.

الرد على الشبهة من أقوال العلماء.

الرد على الشبهة من كلام المستشرقين وكتب أهل الكتاب.

الخاتمة.

المراجع.

1. شبهة سقي خديجة بنت خويلد والدها الخمر؛ ليوافق على زواجها من مُحَمَّد ﷺ.

1.1 المقدمة والتمهيد:

القاعدة عند أهل الحديث أنهم لا يعتمدون على الروايات الضعيفة ولا الموضوعة ، وليس كل ما كتب في الروايات أو السير يسلمون به ، بل لا بد من التمحيص والتثبت، وهناك من الروايات الصحيحة ما يغني عن الضعيف فضلا عن المكذوب والموضوع، إلا أن المستشرقين يريدون أي سبب للطعن في هذا الدين من خلال الطعن بالنبي ﷺ والطعن بأصحابه ، لذا اعتمد بعضهم على رواية ضعيفة تدعي أن خديجة لما رفض أبوها تزوجيها بمحمد ﷺ قامت بإعداد وليمة طعام كبيرة ودعت إليه أبوها وأقاربها وأعمام مُحَمَّد ﷺ ، وأسقتهم الخمر فلما ثملوا وافق والدها فزوجها محمدًا ﷺ ، على اختلاف في أقوالهم فمرة يقولون والدها ومرة يقولون عمها، فلما أفاق من الثمالة ، أنكر عليها زواجها منه، لاختلاف الطبقية بينهما كما يزعمون، وما زالت تقنعه أنه لابد أن من استمرار زواجها بمحمد ﷺ حتى لا تتهم قريش والدها بالسفه حيث ثمل فوافق على زواجها، كل هذا بهتانٌ وزورٌ بلا دليل ثابت صحيح.

وسوف أورد الرواية التي يعتمدون عليها في مسند الإمام أحمد، وهي رواية ضعيفة كما أشار إلى ذلك جمع من العلماء والمحققين، وقد ذكر شعيب الأرناؤوط إن هذه الرواية ضعيفة لشك حماد في وصله، وهذا نص الرواية في مسند أحمد: (عن ابن عباس – فيما يحسب حماد –: أن رسول الله ﷺ " ذكر خديجة، وكان أبوها يرغب أن يزوجه "، فصنعت طعاما وشرابا، فدعت أباها ونفرا من قريش، فطعموا وشربوا حتى ثملوا، فقالت خديجة لأبيها: إن مُحَمَّد بن عبد الله يخطبني، فزوجني إياه. فزوجها إياه فخلقته وألبسته حلة، وكذلك كانوا يفعلون بالآباء، فلما سري عنه سكره، نظر فإذا هو مخلق وعليه حلة، فقال: ما شأني، ما هذا؟ قالت: زوجتني مُحَمَّد بن عبد الله. قال: أنا أزوج يتيم أبي طالب لا، لعمري. فقالت خديجة: أما تستحي تريد أن تسفه نفسك عند قريش؟ تخبر الناس إنك كنت سكران؟ فلم تزل به حتى رضي "[2].

وفي رواية أخرى يستدل بها المستشرقون وهي عن الليث بن سعد قال " أرسلت خديجة الى عمها عمرو بن أسد فصنعت له طعاما وشرابا حتى إذا أخذ فيه الشراب أرسلت إلى رسول الله ﷺ أن أقبل أنت ونفر من أهل بيتك فليخطبوا إليه فإنه سيزوجك ..." ([3]).

2.1 تعريف الشبهات لغة واصطلاحًا.

تمهيد: ذكر العلماء تعريفات عدة للشبهات، تدور في الغالب حول معاني متقاربة سواء لغوياً أو اصطلاحياً فالشبهات تخلط الحق بالباطل حتى يظن إن الباطل حقاً والحق باطل، ولا يستطيع التميز بينهما، ولا يعرف أين الحلال من الحرام، والصواب من الخطأ.

تعريف مفهوم الشبهة في اللغة:

تعرف الشبهة لغوياً: الحروف الثلاثة لكلمة (شبه) وهي حرف الشين، وحرف الباء، وحرف الهاء، ومرجعها واحد يدل على مطابقة الشيء ومساواته بآخر إما في لونه أو في خصائص وصفه، والشبه من المعادن الثمينة ما يكون كمظهرها لافي قيمتها، وإذا تشابه الأمران أي أنهما قريبان في المظهر من بعضهما. وكذلك تقول شبه الأمر على زيد من الناس إذا لم يعلم أين الصواب ([4]).

تعريف الشبهة في الاصطلاح:

تعريف الشبهة في الاصطلاح بأنها: "الأمر المختلط الذي لا يعرف هل هو حق أم باطل، وحلال هو أم حرام"([5]).

العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي.

هناك ارتباط قوي بين التعريف اللغوي والاصطلاحي للشبهات؛ حيث أنه يُقصد بها في الاصطلاح أنها عبارة عن "ما لم يتحدد أو يتأكد كونه حلالًا أو حرامًا "([6]). وهذا الأمر يحدث تداخل والتباس في مفاهيم الناس وهذا ما يريد أن يصل إليه أصحاب الشبهات، حتى يصلوا للفتنة المرجوة، التي ينتج عنها اختلاط والتباس الحق بالباطل، ويصعب التميز بين أحدهما والآخر. ([7]).

3.1 نص الشبهة عن المستشرقين.

تمهيد:

يدعي المستشرقون أن هناك قصة غرامية بين مُحَمَّد ﷺ وخديجة رضي الله عنها، وأن السبب في عدم موافقة أهل خديجة بنت خويلد بتزويج مُحَمَّد هو ظنهم أنه جاء طامعاً بمالها ليسلبه منها فيذهب هذا المال لغيرهم، فعادت خديجة الكرة في أن يخطبها مُحَمَّد ﷺ بعد فترة من الزمن وبعد أن خططت لهذا الزواج، وكان لها ما أرادت.

نص الشبهة: عند المستشرقين:

جاء في كتاب بودلي حياة مُحَمَّد كلام مفاده" أن خديجة تأملت في صفات مُحَمَّد الحميدة الكثيرة كالقوة والجمال والشباب، إضافة إلى الأمانة والصدق، وبعد أن زادت تجارتها ونمت على يد مُحَمَّد ، الذي كان برفقته غلام خديجة ميسرة الذي ينقل لخديجة أخبار مُحَمَّد أولا بأول بدقة فأعجبت به وأمرت غلامها أن يخبره أن يلتق بها في منزلها ليس لأجل العمل ، وعندما أتى أخبرته برغبتها بالزواج منها وأقنعته بذلك، فوافق مُحَمَّد ﷺ على هذه الفرصة الذهبية، وكان مُحَمَّد يريد الزواج عاجلا، إلا أن خديجة كان يدور في فكرها أمور تريد التأكد منها فهي ضمنت موافقة مُحَمَّد وبقيت موافقة أسرتها.

وعندما علم عمها عمر بن أسد ما تسعى إليه خديجة، رفض هذا الزواج وقال:" إن كل شيء يمنع هذا الزواج وإكماله، فمحمد فقير، وصغيراً في السن، وخشي عمها أن يذهب مال أسرتهم إلى غيرهم.

مع العلم أن خديجة كانت متوقعة الرفض من أسرتها على إتمام هذا الزواج، إلا أن هذا الأمر لم يغير إصرارها على إتمام هذا الزواج فبذكاء النساء تركت الأمر حتى استقرت الأمور، ثم بعد فترة من الزمن قامت بإعداد وليمة ودعت عمها عمر بن أسد وأقاربها وكبار ووجهاء قريش، وبعد أن أكلوا قامت بسقيهم الخمر وبعد أن سكروا أرسلت إلى مُحَمَّد للمجيء هو وبعض أقاربه

فيخطبون من عمها فيزوجهم، وقد ذهب معه عمه أبا طالب وعمه حمزة فزوجهما واتفقوا على الصداق حسب عرف أهل مكة، ووقعت العقد وشهد الشهود وأصبح مُحَمَّد زوجا لخديجه.

وبعد أن ذهبت حالة السكر وأفاق عمها غضب إلا أن أبا طالب أقنعه بكفاءة مُحَمَّد فهو ابن عبد المطلب، كذلك خديجة التي ذكرت لعمها أن قريش لو علمت أن سكرت لعيرتك بذلك فوافق وذبحوا جملاً ووزعه على الفقراء، وسمر الناس بهذا الزواج السعيد. ([8])

وفي إطار تخطيطها للزواج من مُحَمَّد ا يقول المستشرق بول: " اختلفت الروايات بعضها تقول أن أبوها مات قبل زواجها من مُحَمَّد، ، وهناك طرق غير هذا الطريق تقول إنه حياً، وقد رفض زواجها من مُحَمَّد ولم تستطع إقناعه بالموافقة على زواجها من مُحَمَّد إلا بعد أن أسكرته، وهذا مقبول في الروايات غير الواقعية" ([9]).

وكذلك يقول المستشرق إميل درمنغم:" لم يتم لخديجة هذا الزواج بلا مقاومة، فمحمد ليس بكفء لها لفقره وهي غنية، كذلك فارق العمر بينهما، فما كان منها إلا خططت لهذا الزواج بأن أسقت عمها أو أبوها الخمر حتى وافق ..." [(10)]. وهذا شك من إميل فيمن زوجها هل هو أبوها أم عمها.

وبعض الدعاة ذكرها في بعض دروسه دون تمحيص لكلامهم أو وظنا منه أن ذلك لا يسيء للنبي ﷺ ولا لزوجته رضي الله عنها.

هذه بعض ادعاءاتهم حول زواج النبي ﷺ بخديجة رضي الله عنها ورفض أبيها أو عمها تزويج مُحَمَّد ﷺ. فمرة طمع مُحَمَّد بمالها ومرة بسبب حالة الغرام بينهما وقد اختلفوا فيمن قام بتزويجها هل هو أبوها خويلد؟ أم عمها عمر؟ أم أخوها؟

2. الرد على الشبهة:

تمهيد: سنعتمد في الرد على شبهات المستشرقين على نصوص كتاب تعالى التي ترد الرد الجلي على شبهات المستشرقين، وكذلك على سنة النبي ﷺ المبينة لكتاب الله تعالى، كذلك نفند هذه الشبهة بأقوال العلماء، وبما في كتبه المستشرقون في كتبهم، وبما جاء في أسفارهم وكتبهم المقدسة.

1.2 الرد على الشبهة بما جاء في كتاب الله.

الجميع يعلم أن النبي ﷺ تزوج قبل بعثته بما يقارب خمسة عشر عاما، ومن قومه من هم على عقيدة الشرك، وقلة منهم على بعض الديانات السماوية كالنصرانية، والخمر لم تحرم عندهم، وهي متداولة بينهم، إما سراً أو علناً، فهي لا شك أنها موجودة وليس ما يدعو للغرابة من وجودها في احتفالاتهم أو زواجاتهم. ولما جاء الإسلام كان التدرج في بعض الأحكام، وكان من ضمنها تحريم الخمر كان تحريمه على مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة التمهيد.

قال الشعراوي إنه . سبحانه . يمتن علينا ويقول:(وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً) ([11])فعندما ذكر الله (سَكَراً) لم يعلق عليها بل مر بلا تعليق. وعندما قال: (رِزْقاً) وصفه بأنه (حَسَناً) وهنا علينا التنبه أن الله تعالى يمهد ليضع موقفاً في شريعة الإسلام من الخمر، فكلمة " السكر " لم يصفها بأي وصف، بينما جعل للرزق

وصفا هو الحسن؛ فالناس عندما يستخرجون من هذه الثمرات سكراً، فهم قد أخرجوها عن الرزق الحسن، لأن هناك فرقا بين أن تأخذ من العنب غذاءً وبين أن تقوم بتخميره حتى يفسد ويكون زائلا للعقل.

ثم إن هناك فرق بين واسع بين تشريع ونصح. فعندما تنصح أحدا ما فإنك تقول له: سأدلك على طريق الخير وأنت حر في أن تسير فيه أو لا تسير. بينما عندما تشرع فإنك تضع حكما ملزما لابد من فعله.([12]).

وهنا إقرار لهم بشربها لأن العرب كانت تشربها قبل الإسلام وحتى بداية الإسلام هنام من يشربها، وفي هذه الآية إشارة لأمر مستقبلي.

المرحلة الثانية: مرحلة المقارنة بين أيهما أكثر النفع أم الضرر.

قال سبحانه وتعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا).([13])

جاء في رواية ابن جرير الطبري وغيره كابن المنذر، وابن أبي حاتم وغيرهم فيما رووه بسندهم عن ابن عباس في تفسير قول الله تعالى: (يسألونك عن الخمر والميسر) قال: المقصود بهذا الميسر فإنهم قبل بعثة النبي وتحريم الخمر يغامر بعضهم بماله وأهله ومن تكون له الغلبة فإنه يأخذ مال صاحبه وأهله. أما قول الله تعالى (قل فيهما إثم كبير) وهو ما ينقص به من دينهم إذا شربوها. (ومنافع للناس) هي اللذة المؤقته والسرور القليل (وإثمهما أكبر من نفعهما) أي أن الضر بالشرب من الخمر أكثر من النفع المؤقت ولذة وجيزة زائلة.

المرحلة الثالثة: مرحلة منعها عند الصلاة.

قال سبحانه وتعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ) ([14])

هنا سبحانه ينهاهم عن شربها عند الصلاة (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فامتنعوا عن شربها وهم يريدون الصلاة، وكانوا لا يشربونها إلا بعد صلاة العشاء فلا تأتي صلاة الظهر حتى يكونوا قد أفاقوا من سكرهم.

المرحلة الرابعة: مرحلة منع الخمر بالكامل.

شرب الخمر نفرا من المسلمين فتقاتلوا فيما بينهم، بل وبعضهم تكلم كلاماً يغضب الله ولايرضاه فنزلت آية التحريم الأبدي وهي قوله سبحانه وتعالى (إنما الخمر والميسر والأنصاب) ([15]). ([16])

قال سبحانه تعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُون) ([17]).

وبعد أن جاء تحريمها الكامل الأبدي بهذه الآية الكريمة الفاصلة بهذا الأمر وتحريم الخمر قام المسلمون إلى إراقة الخمر امتثالاً لأمر الله، حتى سال الخمر في طرقات المدينة، وأتلفوا أوانيها،كما جاء ذلك في حيث أنس الذي سوف نعرضه، استجابة لأمر الله تعالى.

وكان ذلك في العام الثالث من الهجرة بعد غزوة أحد.

قال ابن عاشور رحمه الله في " التحرير والتنوير " :والمشهور: أن الخمر حرمت سنة ثلاث من الهجرة بعد وقعة أحد". ([18])

وفي هذا التاريخ دليل جلي على أن الخمر غير محرمة عند زواج النبي ﷺ من خديجة ﵂.

وقد عُلم عند الجميع أن للجاهلية قوانين قبل الإسلام يسير عليها أهلها. كما لم يثبت في رواية واحدة أن النبي ﷺ تعاطاها قبل أو بعد البعثة.

2.2 الرد على الشبهة بما جاء في سنة النبي ﷺ.

أدلة تحريم الخمر من السنة، جاء في السنة النبوية الصحيحة تحريم الخمر في مجموعة من الأحاديث ونذكر منها: رواية ابن عمر عند البخاري أن رسول الله ﷺ قال: " من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرمها في الآخرة "[(19)].

ورواية أنس ﵁ في صحيح البخاري: " كنت ساقي القوم في منزل أبي طلحة وكان خمرهم يومئذ الفضيخ فأمر رسول الله ﷺ مناديا ينادي ألا إن الخمر قد حرمت قال فقال لي أبو طلحة اخرج فأهرقها فخرجت فهرقتها فجرت في سكك المدينة..."[(20)].

ورواية ابن عمر عند مسلم قال، قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ومن شرب الخمر في الدنيا فمات وهو يدمنها لم يتب لم يشربها في الآخرة» [(21)].

وهذه الروايات كلها تحدد وتبين أن ذلك بعد الهجرة فالخمر حرمت في المدينة، بعد البعثة بحوالي بستة عشر سنة. وزواج النبي ﷺ في مكة قبل البعثة بحوالي خمسة عشر سنة، فكيف يتم تطبيق الشريعة على زمن لم يبعث فيه النبي ﷺ؟

3.2 الرد على الشبهة بأقوال العلماء.

الروايات التي اعتمدها المغرضين، وأقوال العلماء فيها.

ما جاء في مسند الإمام أحمد بسند ضعيف، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَا يَحْسَبُ حَمَّادٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ خَدِيجَةَ وَكَانَ أَبُوهَا يَرْغَبُ أَنْ يُزَوِّجَهُ فَصَنَعَتْ طَعَامًا وَشَرَابًا فَدَعَتْ أَبَاهَا وَنَفَرًا مِنْ قُرَيْشٍ فَطَعِمُوا وَشَرِبُوا حَتَّى ثَمِلُوا فَقَالَتْ خَدِيجَةُ لِأَبِيهَا إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَخْطُبُنِي فَزَوِّجْنِي إِيَّاهُ فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ فَخَلَعَتْهُ وَأَلْبَسَتْهُ حُلَّةً وَكَذَلِكَ كَانُوا يَفْعَلُونَ بِالْآبَاءِ فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ سُكْرُهُ نَظَرَ فَإِذَا هُوَ مُخَلَّقٌ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ فَقَالَ مَا شَأْنِي مَا هَذَا قَالَتْ زَوَّجْتَنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَنَا أُزَوِّجُ يَتِيمَ أَبِي طَالِبٍ لَا لَعَمْرِي فَقَالَتْ خَدِيجَةُ أَمَا تَسْتَحِي تُرِيدُ أَنْ تُسَفِّهَ نَفْسَكَ عِنْدَ قُرَيْشٍ تُخْبِرُ النَّاسَ أَنَّكَ كُنْتَ سَكْرَانَ فَلَمْ تَزَلْ بِهِ حَتَّى رَضِيَ[(22)].

أما الرواية الثانية روى البيهقي في دلائل النبوة قصة تزوج النبي ﷺ بخديجة ﵂. وجاء في الرواية " أخبرنا أبو الحسين بن الفضل قال أخبرنا عبد الله بن جعفر قال حدثنا يعقوب بن سفيان قال حدثني إبراهيم بن المنذر قال حدثني عمر ابن أبي بكر الموصلي قال حدثني عبد الله بن أبي عبيدة بن مُحَمَّد بن عمار ابن ياسر عن أبيه عن مقسم أبي القاسم مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل أن عبد الله بن الحارث حدثه أن عمار بن ياسر كان إذا سمع ما يتحدث به الناس عن تزويج رسول الله خديجة وما يكثرون فيه يقول أنا أعلم الناس بتزويجه إياها إني كنت له تربا وكنت له إلفا وخدنا وإني

خرجت مع رسول الله ذات يوم حتى إذا كنا بالحزورة أجزنا على أخت خديجة وهي جالسة على أدم تبيعها فنادتني فانصرفت إليها ووقف لي رسول الله فقالت أما لصاحبك هذا من حاجة في تزويج خديجة قال عمار فرجعت إليه فأخبرته فقال بلى لعمري فذكرت لها قول رسول الله فقالت اغدوا علينا إذا أصبحنا فغدونا عليهم قال فوجدناهم قد ذبحوا بقرة وألبسوا أبا خديجة حلة وصفرت لحيته وكلمت أخاها فكلم أباه وقد سقي خمرا فذكر له رسول الله ومكانه وسأله أن يزوجه فزوجه خديجة وصنعوا من البقرة طعاما فأكلنا منه ونام أبوها ثم استيقظ صاحيا فقال: ما هذه الحلة وهذه النقيعة وهذا الطعام! فقالت له ابنته التي كانت كلمت عمارا: هذه حلة كساها مُحَمَّد بن عبد الله ختنك وبقرة أهداها لك فذبحناها حين زوجته خديجة فأنكر أن يكون زوجه وخرج يصيح، حتى جاء الحجر وخرجت بنو هاشم برسول الله حتى جاءوه فكلموه، فقال: أين صاحبكم الذي تزعمون أني زوجته؟ فبرز له رسول الله فلما نظر إليه قال: إن كنت زوجته فسبيل ذاك وإن لم أكن فعلت فقد زوجته قال الموصلي والمجتمع أن عمها عمرو بن أسد الذي زوجها"[23].

أورد ابن هشام أن ابن اسحاق يقول إن الذي زوجها أبوها أو أخوها لكن بلا سند ويقول إن الرسول ﷺ " ذكر رغبته في الزواج من خديجة عند أعمامه " لذلك ذهب معه أحد أعمامه وهو حمزة بن عبد المطلب ﷺ حتى أتو أبوها وخطبها عمه لمحمد فتزوجها. [24].

ولا ريب أن ذكر من زوجها بأنه مرة أبوها ومرة أخوها فيه عدم ضبط فيمن زوجها مما يضعف الرواية.

قال ابن سعد في طبقاته: إن الثابت المحفوظ عند العلماء أن والد خديجة بنت خويلد مات قبل حرب الفجار، وأن الذي زوجها لمحمد ﷺ هو عمها عمرو ابن اسد وغير هذا خطأ وضعيف. [25].

وهناك روايات أخرى تقول إن الذي زوجها عمها.

يقول ابن هشام: زواج السيدة خديجة رضى الله عنها من النبي مُحَمَّد ﷺ تم حسب ما هو متعارف عليه عند أهل مكة من أعراف قبلية، وتم الزواج من وليها عمها عمر بن أسد بن عبد العزة وبموافقته ... فبعد الخطبة والموافقة قام أبو طالب بدفع المهر المتفق عليه، وتم زواج النبي ﷺ من خديجة قبل البعثة بخمسة عشر سنة، وهذا يوافق سنة 595م ([26]).

ومن أقوال أهل العلم ايضاً في الروايات السابقة

(رواية أحمد)[27]:

قال شعيب الأرناؤوط في تحقيقه للمسند: أن الأسناد هنا ضعيف، لأن حماد بن سلمة لم يصله بل شك في وصله فمن روى عنه قالوا: " ان حماد ملتبس عليه الأمر لذلك لم يجزم، ويضاف إلى هذا إن الحديث فيه تدليس دلسه حماد بن سلمه، ففي دلائل النبوة للبيهقي " 73/2 ففي طريق مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس: أن أبا خديجة زوج النبي ﷺوهو- أظنه قال:- سكران، وهنا رجع الحديث إلى علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف[28].

وفي رواية الطبراني (12838) من طريق سليمان بن جرير، عن حماد بن سلمة، بنفس الإسناد السابق[29].

ثم قال شعيب: روى ابن سعد في "الطبقات" 132/1 عن مُحَمَّد بن عمر الواقدي، عن مُحَمَّد بن عبد الله بن مسلم، عن أبيه، عن مُحَمَّد بن جبير بن مطعم. وعن ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وعن ابن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس قالوا: إن أباها كان ميتاً قبل الفجار، ومن زوجها للنبي ﷺ هو عمها عمرو بن أسد[30].

كذلك جاء بنحو هذه القصة عند ابن سعد عن الواقدي مُحَمَّد بن عمر والتي قام بروايتها عمار بن أبي عمار، ثم قال: وقال الواقدي: كل هذا وهن وضعف وخطأ، وما يثبت لدينا وما حفظه العلماء أن والد خديجة خويلد بن أسد لم يكن حيا حين زواجها من مُحَمَّد بل مات قبل الفجار، وأن من قام بتزويجها لمحمد ﷺ هو عمها عمرو بن أسد زوجها رسول الله. وبهذا قال الزبير بن بكار وغيره من العلماء، أورد ابن الأثير في "أسد الغابة" 81/7، وكذلك قال هذا المبرد ومجموعة، أورد هذا السهيلي في "الروض الأنف" 213/1.

ومعنى: "يرغب أن يزوجه "، أي أنه لا يريد أن يزوجه قال بهذا السندي. ([31]).

رواية البيهقي: ضعيفة لوجود عمر بن أبي بكر المؤملي.

ففي مجمع الزوائد للهيثمي قال: " فيه عمر بن أبي بكر المؤملي وهو متروك. ([32])

وكذلك ضعفه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: " متروك ذاهب الحديث" ([33]).

ويتبين لنا من هذا بطلان هذه الشبهة التي لم تقم على دليل صحيح.

وذلك لضعف الروايتين ولا يعتد بهما

وإسناد قصة سقي الخمر من خديجة لا يصح؛ أنكرها علماء الجرح والتعديل، ففي سندها من هو متروك الحديث.

كذلك الاختلاف فيمن زوجها فمرة أبوها، ومرة عمها، ومرة أخوها.كل رواية تخالف الأخرى.

ثم لو افترضنا صحتها فهذا لا تنافي حال الناس في الجاهلية فلم يبعث النبي ﷺ. وهم إما أهل شرك، أو بعضهم على النصرانية التي تبيح الخمر.

ثم إن كان المستشرقين من النصارى ينكرون شرب الخمر في الجاهلية وقد حرمه بعد ذلك الإسلام فماذا يقولون على جواز شرب الخمر عندهم إلى هذا الوقت؟

4.2 الرد على الشبهة من كلام وأقوال المستشرقين أنفسهم، ومن خلال كتبهم.

المستشرق بول عنده قولان وروايتان: " الرواية الأولى مات قبل زواجها من مُحَمَّد، وهناك رواية أخرى أنه كان حيا لكنه رفض زواجها من مُحَمَّد ولم تستطع إقناعه بالقبول إلا بعد أن قامت بسقيه الخمر وسكر، وهذا من الدوافع المقبولة في الروايات غير الواقعية" [34].

فأي رواية اعتمدوها هذا تضارب وعدم تثبت به تبطل الحجة، والصحيح أن الذي زوجها عمها عمرو، بحضور أعمام النبي ﷺ في زواج صحيح وحضور وعقد صحيح.

وبهذا تبطل هذه الشبهة، إنما استشهد بها بعض المستشرقين للطعن في زوجات النبي ﷺ، ثم التوصل في الطعن بالنبي ﷺ وبطلان دينه، لكن لم يتمكنوا مما أرادوا.

كذلك الديانة النصرانية عندهم الخمر ليس من المحرمات فهذا مما استثناه الله لهم وأحله، فكيف ينتقدون من يشرب الخمر من الأمم السابقة للإسلام وهم لا يعلمون على أي ديانة هم، فقد يكون الخمر عندهم ليس محرماً وعليه فإن من شربها فلا يستطيع أحد انتقاده.

ومن الرد على المستشرقين أن كتب أهل الكتاب سواء اليهود أو النصارى جميعها ذكرت عن أنبياء الله تعالى كلاما يستحي المرء من ذكر في حق الأنبياء اتهموا عن لوط بأقبح الأفعال مع محارمه، واتهموا يعقوب بالسرقة، واتهموا أنبياء الله بشتى الكلام السيء، وبالغت كتبهم حتى اتهمت الأنبياء بالزني بعد شرب الخمر في أقرب الناس إليهم من بناتهم.

فإذا كانوا قد تكلموا على رسل الله فلا نستغرب منهم الكلام على صحابي أو صحابية، في كتبهم المحرفة.

الخاتمة:

بعد دراسة هذه الحادثة عند المحدثين وأصحاب السير، تبين أن روايات سقي خديجة الخمر لوالدها، لم تثبت برواية صحيحة عند المحدثين ولا عند أصحاب السير وقد خرجت بهذه النتائج:

1. شبهة المستشرقين هذه اعتمدت على الروايات الضعيفة، وقد ذكرنا تفنيد العلماء لهذه الروايات فقد بينوا ضعفها وعدم الاعتماد عليها.

2. الروايات التي اعتمد عليها المستشرقون مختلف فيمن زوج خديجة ﵂ لمحمد ﷺ، فتارة الذي زوجها أبوها، وتارة عمها ومرة أخرى أخوها، وفي هذا الاختلاف يتضح

3. هذه الشبهة وهي الطعن في زوج النبي ﷺ خديجة المقصد منها التوصل إلى الطعن في النبي ﷺ، ثم التوصل بعد ذلك إلى بطلان دينه.

4. اعتمدت هذه الشبهة على رواية عند أهل السير وكما هو معلوم أن روايات أهل السير لا تنطبق عليها قواعد المحدثين، فروايات السير فيها الصحيح، وفيها الضعيف، وفيها المكذوب.

5. اختلفت طعون المستشرقين فيمن زوجها فتارة أبوها وتارة عمها وتارة أخوها، وذلك لاعتمادهم على روايات ضعيفة.

6. لا يوجد في الرواية ما يطعن في النبي ﷺ من حيث دينه ومنزلته عند قومه بل أثنى عليه الجميع.

7. حتى لو صحت الروايات في هذه القصة فهي حدثت قبل البعثة، وقبل تحريم الخمر بعشرات السنين، ولهذا الزمن قوانينه الخاصة به.

8. تبين من تتبع أقول المستشرقين في هذه الشبهة كمية الحقد الكبير من قبل المستشرقين على هذا الدين وعلى مبلغه ﷺ.

9. أغلب المستشرقين لا يعتمد على المنهج العلمي والموضوعية في بحوثه، بل تقوم بحوثهم في الغالب على النقد الذاتي، والعنصرية.

المصادر والمراجع:

1. ابن سعد. الطبقات. الطبقات الكبرى: مُحَمَّد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: 1 - 1968 م عدد الأجزاء: 8.

2. ابن عاشور " التحرير والتنوير التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور المؤلف: مُحَمَّد الطاهر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ) الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1420هـ/2000م.

3. ابن منظور: لسان العرب، مُحَمَّد بم مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي ت: 711هـ دار صادر، بيروت 1414هـ

4. ابن هشام: كتاب السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو مُحَمَّد، جمال الدين (ت 213هـ) تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثانية، 1375هـ - 1955م

5. أحمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل طبعة الرسالة تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون. ط: 1، 1421هـ، 2001م

6. إميل درمنغم.الشخصية المحمدية والسيرو والمسيرة، إميل درمنغم، ترجمة عادل زعيتر، طبعة 2005م الشعاع للنشر والتوزيع، الجزائر.

7. البخاري: الجامع الصحيح المختصر المؤلف: مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي الناشر: دار ابن كثير، اليمامة – بيروت الطبعة الثالثة، 1407 – 1987 تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق.

8. بودلي: الرسول حياة مُحَمَّد، كولونيل رونالد فيكتور كورتيناي بودلي، ترجمة مُحَمَّد فرج، عبد المجيد جوده السحار، مكتبة المهتدين، نشر مكتبة مصر، شارع كامل صدقي، 1989م.

9. البيهقي: السنن الكبرى للبيهقي، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1424 هـ/ 2003م.

10. البيهقي: دلائل النبوة للبيهقي، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ/1988م.

11. الجرجاني: التعريفات - الجرجاني، المؤلف: علي بن مُحَمَّد بن علي الجرجاني، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405، تحقيق: إبراهيم الأبياري، عدد الأجزاء: 1.

12. الجرجاني: التعريفات: الكتاب: كتاب التعريفات، المؤلف: علي بن مُحَمَّد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ - 1983م.

13. الحويني: نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، جُمع من كتب: الشيخ أبي إسحاق الحويني، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، الناشر: دار ابن عباس، مصر، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م).

14. الخراساني: دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي المتوفى: 458هـ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1405 هـ.

15. دائرة المعارف الإسلامية ج1، الآثار العلوية، الطبعة الأولى 1418هـ 1998م، مركز الشارقة للإبداع الفكري.

16. الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م.

17. الرازي: مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ت 666هـ، المحقق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م.

18. السيوطي: السيوطي الدر المنثور، الدر المنثور في التفسير بالمأثور المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت: 911هـ تحقيق: مركز هجر للبحوث الناشر: دار هجر – مصر سنة النشر: 1424هـ . 2003م.

19. الشعراوي: الكتاب: تفسير الشعراوي – الخواطر، المؤلف: مُحَمَّد متولي الشعراوي (ت 1418هـ)، الناشر: مطابع أخبار اليوم- نشر عام 1997 م.

20. الطبراني: المعجم الكبير المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر : مكتبة العلوم والحكم – الموصل الطبعة الثانية ، 1404 – 1983

21. الطبري: تاريخ الطبري

22. طنطاوي: الكتاب: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، المؤلف: مُحَمَّد سيد طنطاوي، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ، القاهرة، الطبعة: الأولى، تاريخ النشر: أجزاء 1 - 3: يناير 1997م، جزء 4: يوليو 1997م، جزء 5: يونيو 1997م، أجزاء 6 - 7: يناير 1998م، أجزاء 8 - 14: فبراير 1998م، جزء 15: مارس 1998م.

23. مسلم: صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي.

24. الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي 735 - 807 هـ بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: 1408 هـ- 1988 م، طبع بإذن خاص من ورثة حسام الدين القدسي، مؤسس مكتبة القدسي بالقاهرة.

الهوامش:

([1]) سورة النور: 26.

(2) أخرجه أحمد في مسنده، برقم (2851) (312/1)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف شك حماد في وصله ثم إنه قد دلسه فقد رواه البيهقي في الدلائل (72/2) عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عمار بن أبي عمار . فعاد الحديث إلى علي بن زيد وهو ضعيف.

([3]) المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي (ت 256هـ) المحقق: سكينة الشهابي الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، 1403هـ، عدد الصفحات: 63، ص 27.

([4]) الرازي: مختار الصحاح، (161/1).

([5]) ابن منظور: لسان العرب، (504/13).

([6]) على بن مُحَمَّد الجرجاني: التعريفات، (124/1).

([7]) مُحَمَّد سيد طنطاوي: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، (109/1).

([8]) بودلي الرسول حياة مُحَمَّد، ص/ 48___50

([9]) دائرة المعارف الإسلامية (224/8).

([10]) إميل درمنغم.الشخصية المحمدية والسيرو والمسيرة، إميل درمنغم، ترجمة عادل زعيتر، طبعة 2005م الشعاع للنشر والتوزيع، الجزائر، ص:62.

([11]) سورة النحل: 67.

([12]) تفسير الشعراوي، الباب 219، ص: 222.

([13])البقرة: 219

([14]) النساء: 43.

([15]) المائدة الآية 90.

([16]) السيوطي الدر المنثور، الدر المنثور في التفسير بالمأثور المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت: (911هـ) تحقيق: مركز هجر للبحوث الناشر: دار هجر – مصر سنة النشر: [1424هـ ـ 2003م] ج 15، 487.بتصرف قليل ج 2، ص: 546.

([17]) سورة المائدة: 90، 91 /.

([18]) ابن عاشور " التحرير والتنوير التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور المؤلف: مُحَمَّد الطاهر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ) الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1420هـ/2000م، ج: 5، ص:195.

(19) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة، باب قول الله تعالى: {إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان، فاجتنبوه لعلكم تفلحون}، برقم (5575) (104/7)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام، برقم (2003) (1587/3).

(20) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم والغصب، باب صب الخمر في الطريق، برقم (2464) (132/3)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، وبيان أنها تكون من عصير العنب ومن التمر والبسر والزبيب وغيرها مما يسكر، برقم (1980) (1570/3).

(21) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام، برقم (2003) (1587/3).

(22) أخرجه أحمد في مسنده، برقم (2851) (312/1)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف شك حماد في وصله ثم إنه قد دلسه فقد رواه البيهقي في الدلائل (73/2) عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عمار بن أبي عمار . فعاد الحديث إلى علي بن زيد وهو ضعيف.

(23) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (71/2).

([24]) كتاب السيرة النبوية لابن هشام، سيرة ابن هشام، السيرة النبوية لابن هشام المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو مُحَمَّد، جمال الدين (ت 213هـ) تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثانية، 1375هـ - 1955م عدد الأجزاء:2. (190__189/1)

([25]) ابن سعد. الطبقات. الطبقات الكبرى: مُحَمَّد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري المحقق :إحسان عباس الناشر : دار صادر – بيروت الطبعة : 1 - 1968 م عدد الأجزاء : 8 ج1. ص: 133.

([26]) البيهقي. دلائل النبوة. البيهقى دلائل النبوة للبيهقي (384 ـ 458 هـ)تحقيق : وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه : الدكتور / عبد المعطى قلعجى الناشر : دار الكتب العلمية ـ ودار الريان للتراث الطبعة الأولى 1408 هـ / 1988 م عدد الأجزاء 7 البيهقي بسنده قصة تزوج النبي بخديجة ج 2ص 72.

(27) أخرجه أحمد في مسنده، برقم (2851) (312/1).

(28) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (73/2) عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عمار بن أبي عمار . فعاد الحديث إلى علي بن زيد وهو ضعيف.

(29) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (12838) (186/12).

(30) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (132/1).

([31]) مسند الإمام أحمد بن حنبل طبعة الرسالة تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد ، وآخرون ج 5، ص 47 .

([32]) الهيثمي مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) المحقق: حسام الدين القدسي الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة\ عام النشر: 1414 هـ، 1994معدد الأجزاء: ١٠ ج 9، ص 221.

([33]) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، (الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى –

1405 هـ)72/2. ونثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، جُمع من كتب: الشيخ أبي إسحاق الحويني، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، (الناشر: دار ابن عباس، مصر، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م)13/2، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، (الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م)184/3

([34]) دائرة المعارف الإسلامية (224/8).